النفط الكويتي يرتفع إلى 59.00 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 48 سنتا ليبلغ 59ر00 دولار في تداولات أول امس الجمعة مقابل 58ر52 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 66 سنتا لتبلغ عند التسوية 37ر58 دولار للبرميل وزادت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 36 سنتا لتغلق عند 81ر52 دولار للبرميل.

الأرقام قاطعة بالدمار الذي تسببه المقترحات الشعبوية

«الشال»: «التأمينات» تتعرض لهجمة شرسة

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية : تتعرض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لهجمة شرسة، لا تتعلق فقط لإخلال غير قابل للإصلاح لتوازن صناديقها، وإنما لتغيير جوهري في هدفها وسياساتها سوف يُفضي حتماً إلى فقدانها لوظيفتها. فهي مؤسسة مصممة للتأمين الإجتماعي كما ينص عليه إسمها، وليس للإقراض الإجتماعي أو السياسي، وهو صلب الأزمة، والغرضان متناقضان إلى حد التصادم. التأمين الإجتماعي يعني شبكة أمان مستقرة ومتوسعة من أجل تأمين مستقبل من أفنى شبابه في العمل، بينما الإقراض الإجتماعي السياسي يخص أقلية بالإستفادة الآنية بما يؤدي إلى خرق شبكة الأمان ويضيق بمساحتها لمنتسبي المستقبل. وبينما إختصاص التأمين الإجتماعي وإختصاص جهازه الوظيفي هو الموازنة الدقيقة ما بين إحتياجات كل الأجيال إلى ما لا نهاية، إختصاص مؤسسات الإقراض محدود المدى ومراقب من جهات سيادية لارتفاع مستوى مخاطره، ولا يمكن أن يستمر ما لم يعمل على أسس تجارية. وعندما يختلط الغرضان، سوف يطغى فيه غرض الإقراض نتيجة غياب الوعي من جانب، وضعف الحكومة من جانب آخر، وطُغيان التوجهات الشعبوية لدى بعض النواب من جهة ثالثة، حينها لن تعود المؤسسة مؤسسة تأمين إجتماعي، وسوف يفقد متقاعدوا المستقبل أمانهم.

وإذا عدنا إلى الأرقام، فهي قاطعة بالدمار الذي تسببه تلك المقترحات الشعبوية، فبدونها ارتفع العجز الإكتواري 90% أو بنحو 8 مليار دينار كويتي في ثلاث سنوات فقط ليبلغ نحو 17.4 مليار دينار كويتي، ومعها سوف يحدث الأسوأ مما لا يمكن تعويضه. وأي مهتم بوضع المالية العامة يعرف أن اللجوء إليها لتعويض العجز المتراكم غير ممكن سوى بالبدء بتسييل أصول إحتياطي الأجيال القادمة، أو بالإقتراض بتكلفة سوف تبلغ 3 أضعاف عائد قروض التأمينات المقترحة

شعبوياً على أقل تقدير، والتسييل أو الإقتراض، مخرجان غير مستدامان رغم فداحة كلفتيهما. وأي مهتم بمؤشرات الاقتصاد الكلي يعرف أن الاقتراض في الكويت يعني الإستهلاك في اقتصاد لا ينتج سلع أو خدمات، والقروض الاستهلاكية من المصارف ارتفعت بنحو 26.3% أو نحو 10 أضعاف ارتفاع إجمالي التسهيلات الإئتمانية في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، لذلك هو تنشيط لاقتصادات خارجية منتجة وضغط على الدينار الكويتي وتوريط مؤكد للمقترض بعد إنتهاء فترة صرف حصيلة القرض، أي أنه مسعى تخريب اقتصادي وإجتماعي. ولعل الأهم، أننا في دولة لديها مصدر وحيد للدخل، تستهلك الرواتب والأجور والدعومات نحو 75% من كل نفقاتها ونحو 80% من كل إيرادات النفط، وبينما يعمل في الحكومة حالياً نحو 340 ألف مواطن، وهناك نحو 28.3 ألف عاطل عن العمل، هناك نحو 420 ألف قادم إلى سوق العمل بحلول عام 2035، ونتاج الهجمة، لا مستقبل المتقاعدين في مأمن، ولا القادمون إلى سوق العمل سوف يجدونه.

والمُشكل، هو أننا نعتقد أن هناك فريق في الحكومة وفي مؤسساتها يعرف جيداً تلك الحقائق، ولكننا لا نرى موقف له، والواقع أننا بتنا نقرأ عن إحتمال تمرير الحكومة للمقترحات الشعبوية. ونرجو ألا يتكرر نصحاً قدمه وزير النفط الأسبق عندما أقنع مجلس الوزراء بأن كوادر قطاع النفط لن تتحملها المالية العامة وكانت كارثة على المالية العامة، فالتساهل في قروض التأمينات أمر مماثل، نتيجته تدميراً للمؤسسة بالإنحراف بهدفها بشكل خاص، وإخلال كبير بتوازن صناديقها وتوازن المالية العامة معها بشكل عام.

16.8 مليار دينار جملة الإيرادات النفطية المتوقعة

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – سبتمبر 2019 ، أنه بانتهاء شهر سبتمبر 2019، انتهى الشهر السادس من السنة المالية الحالية 2019/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر سبتمبر نحو 62.2 دولار أمريكي للبرميل أي ارتفع بشكل إستثنائي بسبب الإعتداء على منشآت النفط السعودية، وهو يزيد بنحو 7.2 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 13% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 12.2 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر سبتمبر 2019 أدنى بنحو 6.3% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 17.8 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر سبتمبر بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18.7 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 3.8 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات ستة شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

سيولة البورصة ترتفع في سبتمر إلى 749.9 مليون دينار

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أداء بورصة الكويت – سبتمبر 2019 ، لقد كان أداء شهر سبتمبر مختلطاً مقارنة بأداء شهر أغسطس، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء سالب للمؤشرات. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 5.4%– ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.6%–. وانخفض أيضاً، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 4.4%–، وكذلك انخفض مؤشر الشال بنحو 5.4%–.

ارتفعت سيولة البورصة في شهر سبتمبر مقارنة بسيولة شهر أغسطس، حيث بلغت السيولة نحو 749.9 مليون دينار كويتي مرتفعةً من مستوى 490.3 مليون دينار كويتي لسيولة شهر أغسطس. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر بحدود 34.1 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بنحو 25.1% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أغسطس حين بلغ 27.2 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري (أي في 184 يوم عمل) نحو 6.066 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 33 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 103.9% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 16.2 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 95.6% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.8% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 6.9% من قيمة الشركات المدرجة على نحو 4.7% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الإنحياز. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر سبتمبر 2019، فكانت كالتالي:

التعاون يمنحها فرصة لتوسيع استخدامات الطائرات بدون طيار

«زين درون» توقع مذكرة تفاهم مع «بيكر هيوز» للفحص الرقمي

مسؤولو زين درون وبيكر هيوز في لقطة جماعية

أعلنت مجموعة «زين» أن شركتها التابعة «زين درون» وقعت مذكرة تفاهم مع شركة «بيكر هيوز» الشركة التابعة لجنرال إلكتريك) المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز:NYSE BHGE)) لتقديم خدمات الفحص الرقمي عن طريق استخدامات الطائرات بدون طيار على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأوضحت المجموعة في بيان صحافي أن مراسم التوقيع جاءت على هامش الدورة السنوية الـ24 للمؤتمر العالمي للطاقة الذي انعقد في إمارة أبوظبي مؤخرا، وستسمح مذكرة التفاهم للطرفين باستكشاف طرق مبتكرة لتقديم حلول الفحص الرقمي المتكاملة للأصول والبنى التحتية الخاصة بالمؤسسات والشركات في مجالات الطاقة (النفط والغاز).

وكشفت زين التي تمتلك وتدير ثمان شبكات اتصالات متطورة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أن هذا التعاون سيدعم الطلب المتزايد على عمليات الفحص الرقمي، حيث سيسهم في تفادي ما تستنزفه طرق المراقبة والفحص التقليدية الأخرى، من من خلال تقليل الوقت والجهد، عدد العمالة، بالإضافة إلى تقليل التكاليف، والأخطاء البشرية.

وقال الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة زين سكوت جيجينهايمر عقب توقعيه مذكرة التفاهم «هذا التعاون يمثل خطوة مهمة لنا إلى الأمام بالنسبة لخدمات الطائرات بدون طيار (زين درون)، فهي ستمنحنا فرصة لتزويد واحد من أهم القطاعات الحيوية في المنطقة بخدماتنا المبتكرة في هذا المجال، وهو قطاع الطاقة «.

وأضاف جيجنهايمر قائلا «الدخول في شراكة مع شركة تملك بصمة عالمية في هذا المجال وذات سمعة طيبة كشركة (بيكر هيوز) يدفع بالخدمات والحلول التي نقدمها إلى مستويات جديدة ومتطورة، حيث سنتمكن من خلال هذا التعاون من تزويد قطاع الطاقة بمجموعة من خدمات الفحص الرقمي عن بُعد، وبدقة أكثر».

ومن جانبه قال رامي قاسم الذي يشغل منصب الرئيس والرئيس التنفيذي لشؤون القياس والمراقبة في شركة بيكر هيوز « من الممكن لتعاوننا مع (زين درون) أن يجلب منافع كبيرة في قطاع الطاقة».

وتابع قاسم قائلا « بصفتها كيان ابتكاري حقيقي في المنطقة، فإن (زين درون) طورت قدرات مدهشة لاستخدامات الطائرات بدون طيار في البيئات الصناعية، فخدمات الفحص الرقمي التي تقدمها شركة (بيكر هيوز) ستساعدنا على أن ندشن سويا لعملائنا حقبة جديدة من الفحص الرقمي».

أرباح قطاع البنوك تبلغ 493.6 مليون دينار في النصف الأول

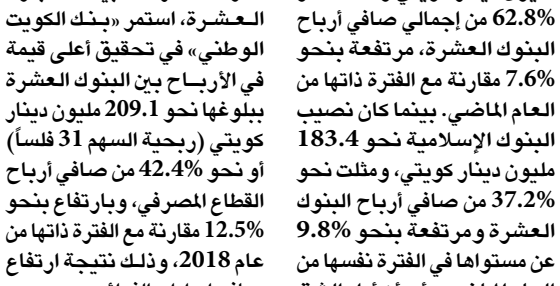

بين تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الأداء المجمع لقطاع البنوك – النصف الأول 2019 : حقق قطاع البنوك ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2019 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 493.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 38.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.4% مقارنة بنحو 455.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. فيما انخفض الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 3.9 مليون دينار كويتي أو نحو 0.4%، وصولاً إلى نحو 894.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 898.1 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع المصروفات التشغيلية للبنوك بنحو 19.3% أو بنحو 219.2 مليون دينار كويتي، أي بقيمة أعلى قليلاً من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية الذي ارتفع بنحو 215.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 10.6%. ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في مستوى الأرباح ليس شاملاً، فالأرقام تشير إلى أن 3 بنوك حققت انخفاضاً في مستوى أرباحها خلال الفترة، ولكن ارتفاع مستوى أرباح 7 بنوك أخرى عوض الانخفاض وزاد لتصبح الخلاصة ارتفاع مستوى الأرباح لكل القطاع.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة وإن بوتيرة متناقصة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في النصف الأول نحو 323.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 358.8 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 35.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.8%، أي أن جانب من ارتفاع الأرباح الصافية يعود إلى انخفاض جملة المخصصات.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك، نحو 310.2 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 62.8% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، مرتفعة بنحو 7.6% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 183.4 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 37.2% من صافي أرباح البنوك العشرة ومرتفعة بنحو 9.8% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال النصف الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي نحو 18 ضعف، مقارنة بنحو 14.3 مرة للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع قليلاً العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 1.19% مقارنة بنحو 1.17%، بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 9.3% مقابل 9.5%.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في الأرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 209.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 31 فلساً) أو نحو 42.4% من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 12.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد.